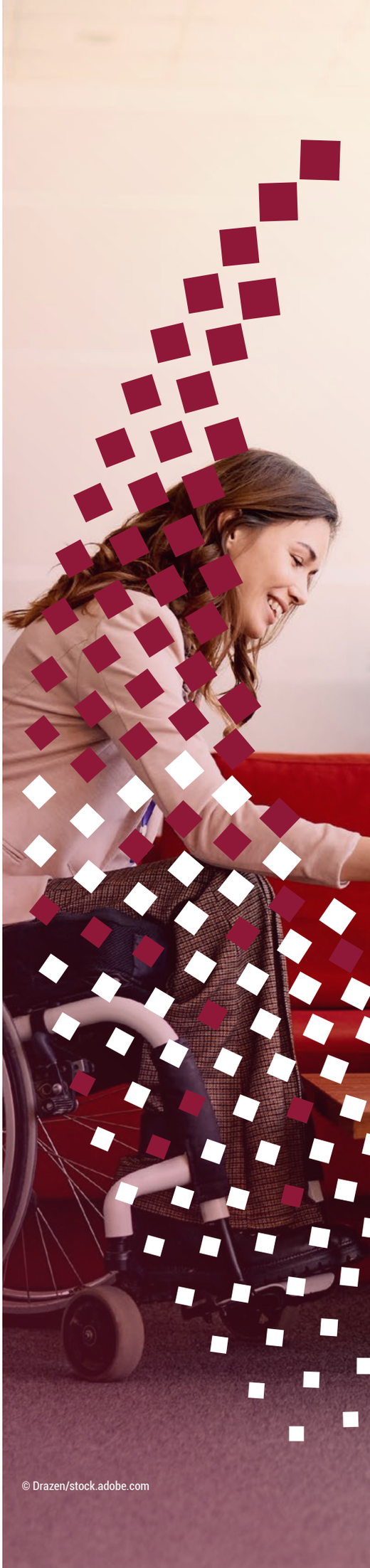

8 العمل اللائق ونمو الاقتصاد

الهدف 8

تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

ألف. مقدمة

لم تحرز بلدان المنطقة العربية التقدم اللازم على مسار تحقيق الهدف 8 (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، وهي تشهد تراجعاً أو ركوداً في العديد من المؤشرات الرئيسية، إذ تكافح للتغلب على تحديات مزمنة تحول دون تحفيز النمو الاقتصادي، وزيادة إنتاجية العمل، واستحداث فرص العمل اللائق. وتكمن نقاط الضعف الهيكلية في الطبيعة الريعية لمعظم الاقتصادات، والافتقار إلى التنويع، وضعف الاندماج في سلاسل القيمة الدولية، وقدم أنظمة الأسواق. وإزاء هذه التحديات، تسجّل البطالة في المنطقة منذ فترة طويلة أعلى المعدلات في العالم، فتعوق التقدم على مسار تحقيق الهدف 8. وقد أثرت الأنماط المتمثلة بانخفاض النمو الاقتصادي بحيث لا تستفيد منه سوى شرائح صغيرة نسبياً من السكان، وارتفاع معدلات البطالة، تأثيراً شديداً على تحقيق أهداف أخرى، إذ تعوق جهود القضاء على الفقر (الهدف 1)، والحد من أوجه عدم المساواة (الهدف 10)، وتحد الاستثمار في القطاعات الرئيسية.

وأقرّت البلدان سياسات تهدف لتنويع اقتصاداتها، وتحسين أدائها الاقتصادي، وتعزيز قدرتها التنافسية. إلّا أنها لم تحرز التقدم المطلوب للانتقال إلى اقتصادات مبتكرة ومنتجة تتيح فرص عمل لائق لجميع الفئات.

ضربت الأزمات العالمية، التي توالت على مدى السنوات الأربع الماضية، اقتصادات المنطقة المتعثرة بصعوبات مزمنة. ولم تكن المنطقة بالجهوزية الكافية للصمود إزاء التباطؤ الاقتصادي الحاد وضغوط التضخم الناجمة عن جائحة كوفيد-19، والحرب في أوكرانيا، وانعدام الاستقرار في الأسواق العالمية للطاقة والغذاء والمواد الخام. وتفاوتت التداعيات بين بلد وآخر.

- استفادت بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى حد كبير من ارتفاع أسعار الطاقة، فحققت مكاسب وفيرة ومعدلات نمو عالية، وتدخلت حكوماتها لضبط التضخم عند معدّلات أدنى بكثير من المتوسطات العالمية والإقليمية.
- عانت سائر بلدان المنطقة من تداعيات اقتصادية خطيرة. فالعديد منها لم يحقق بعد التعافي الاقتصادي من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وتأثرت معظم البلدان بمجموعة من العوامل، منها أزمة الديون، وانخفاض قيمة العملة، وخفض دعم الأسعار، واتساع الاختلالات في الميزان التجاري، وانعدام الاستقرار السياسي أو نشوب الصراعات. وأثرت هذه العوامل بشكل بالغ على الانتعاش الاقتصادي، ورفع كلفة المعيشة.
- تزامناً مع ذلك، انخفض صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى المنطقة بنسبة 5 في المائة بين عامي 2020 و2022. وكانت أقل البلدان نمواً والبلدان المتأثرة بالصراعات في المنطقة من أكبر المتضرّرين، حيث شهد صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى هذه الدول مجتمعة انخفاضاً بنسبة 18.4 في المائة خلال هذه الفترة.

المصدر: IMF, 2023; OECD Stat, Aid (ODA) disbursements to countries and regions [DAC2a], accessed on 18 April 2024.

ما تقوله البيانات

البيانات في هذا القسم مستمدة من المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا، ما لم يذكر خلاف ذلك (اطلع عليها في كانون الأول/ديسمبر 2023).

تكشف البيانات المتاحة عن الهدف 8 صعوبات متفاقمة في تحفيز النمو واستحداث فرص للعمل اللائق في المنطقة العربية.

انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على صعيد المنطقة ككل منذ عام 2015. فبين معدلات النمو السنوي البطيئة، والانتكاسات الكبيرة الناتجة عن جائحة كوفيد-19، وارتفاع التضخم، تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 3.7 في المائة بين عامي 2015 و2022. وعلى الصعيد العالمي، ازداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأكثر من 10 في المائة خلال هذه الفترة.

شهدت إنتاجية العمل الحقيقية حالة من الركود بين عامي 2015 و2023 بسبب الانخفاضات الحادة التي سُجلت خلال جائحة كوفيد-19 والتي حجبت ما تحقق من زيادات بطيئة، مما أدى إلى تحقيق زيادة طفيفة قدرها 1 في المائة فقط خلال هذه الفترة على المستوى الإقليمي، فيما ازدادت إنتاجية العمل الحقيقية العالمية بنسبة 11.8 في المائة خلال هذه الفترة.

تسجل المنطقة أعلى **معدل للبطالة** في العالم بلغ 10.7 في المائة في عام 2022 مقابل 5.8 في المائة على مستوى العالم. وهذه المشكلة ليست وليدة الأمس، فالبطالة في المنطقة نادراً ما انخفضت دون 10 في المائة منذ عام 2000. والوضع يزداد خطورة في حالة النساء. **فمعدل بطالة الإناث** في المنطقة الذي بلغ 19.9 في المائة في عام 2022، فاق بثلاثة أضعاف المتوسط العالمي البالغ 5.8 في المائة. ووصل **معدل بطالة الشباب** إلى 26.3 في المائة، متجاوزاً بأشواط المتوسط العالمي البالغ 14 في المائة، وارتفع إلى 41.6 في المائة في صفوف الشابات. وتمثّل **العمالة غير النظامية** أكثر من 62 في المائة من جميع الوظائف في المنطقة.

بلغ **معدل الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب** 30.7 في المائة في عام 2022، مظهراً نقص الفرص المتاحة لهم، وهذا المعدل يفوق **30 في المائة منذ عام 2005**، متجاوزاً المعدل العالمي البالغ 24.5 في المائة. وتنكشف فجوة عميقة بين الجنسين، إذ تبلغ نسبة الشابات خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب 42.9 في المائة.

تتوفر البيانات عن الهدف 8 بمستويات لا بأس بها على صعيد المنطقة. وتشير مؤشرات الاقتصاد الكلي بوضوح إلى ضرورة تكثيف الجهود لتحقيق النمو الشامل والمستدام، وإتاحة العمل اللائق للجميع. غير أن تكوين صورة كاملة عن مدى تأثير اتجاهات النمو والعمالة على الأشخاص الأكثر عرضة للإهمال، يتطلب بيانات مفصّلة حسب خصائص أساسية مثل الجنس، والعمر، والقطاع، والمهنة، والإعاقة، وحالة الهجرة.

للاطلاع على أحدث البيانات الخاصة بالهدف 8 على المستويين الوطني والإقليمي وتحليل مدى توفرها، يرجى زيارة المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا.

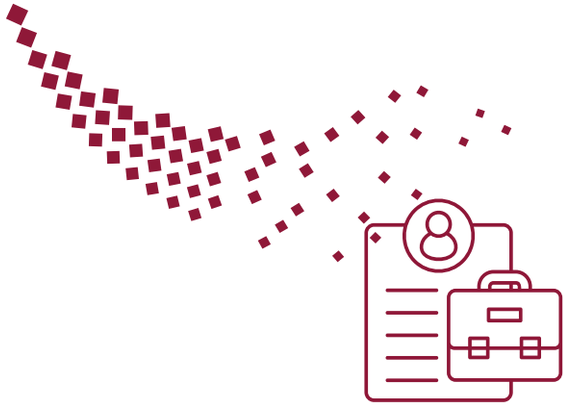

وصولاً إلى عام 2030: نُهُج السياسات المقترحة لتسريع التقدم في تحقيق الهدف 8

- زيادة الاستثمار العام والخاص في البحث والتطوير، وحشد الدعم الإقليمي والعالمي لنقل المعرفة والتكنولوجيا بهدف تحسين الابتكار والقدرة التنافسية.
- دعم تطوير القطاعات العالية القيمة من خلال الاستثمار الاستراتيجي في الصناعات التي تدعم استحداث فرص العمل، وتعزز سلاسل القيمة المحلية، وتوفر إمكانيات عالية للتصدير. وتساهم برامج الحوافز المتقنة، بما في ذلك إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة، في إنعاش الاستثمار، وتعزيز التجارة الدولية.

- تقليص العوائق أمام التجارة والاستثمار لتهيئة بيئة مؤازرة للأعمال، بطرق منها تبسيط الإجراءات البيروقراطية، واستخدام التكنولوجيا لتسريع العمليات، وتطوير بوابات خدمات الحكومة الإلكترونية.
- إقرار إصلاحات في التعليم لبناء المهارات في مجالات حل المشاكل، والتفكير النقدي، واستخدام التكنولوجيات الجديدة التي تخوّل الطلاب المتخرجين الحصول على فرص العمل اللائق، بما في ذلك في القطاعات الناشئة للثورة الصناعية الرابعة.
- تسريع التنويع الاقتصادي، والحد من الاعتماد على القطاعات الاستخراجية من خلال الاستثمار في الاقتصادات الخضراء واقتصادات المعرفة، وإعطاء الأولوية لقطاعات التصدير لدعم القدرة التنافسية واستحداث فرص العمل اللائق.
- دعم الحق في تشكيل النقابات، وتسهيل الحوار الثلاثي، وحماية حقوق العمال المهاجرين وعمال المنازل بما يتماشى مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية. ويمكن لممارسات المشتريات العامة المستدامة أن تكون بمثابة آليات تشجّع الشركات الخاصة على التقيد بقوانين العمل وإيلاء الاهتمام للمساواة بين الجنسين.
- تيسير مشاركة المرأة في القوى العاملة عن طريق وضع وإنفاذ تدابير لإلغاء الأعراف الاجتماعية القائمة على التمييز، والمعاقبة على التمييز بين الجنسين، وتجريم التحرش الجنسي في مكان العمل، وتعزيز تغطية التأمين الاجتماعي لمستحقات الأمومة ورعاية الأطفال.
- تفعيل النشاط الاقتصادي في المناطق الريفية والنائية، بطرق منها تطوير البنية الأساسية الاستراتيجية، وتحفيز الاستثمار الأجنبي والمحلي، وزيادة الدعم الاجتماعي للعاملين في القطاع غير النظامي والعاملين في الزراعة.

باء. مشهد السياسات المعنية بالهدف 8

تتلازم الاستراتيجيات الوطنية للنمو مع سائر السياسات في تحقيق التحول الاجتماعي والإقتصادي في المنطقة العربية. وإنما تتوقف فعالية هذه السياسات على تضمينها تدابير لتهيئة بيئة مؤاتية للقطاع الخاص وتنفيذ أُطُر تنظيمية تضمن الاستدامة، والشفافية، والمصلحة العامة (الهدف 16)؛ وإصلاحات لتوجيه النُّظُم التعليمية نحو الإبداع والابتكار والتفكير النقدي (الهدف 4)؛ وبرامج لإزالة العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة في سوق العمل (الهدف 5)؛ واستثمارات لتطوير البنى الأساسية الرقمية والاتصال، واستخدام التكنولوجيا (الهدفان 9 و17).

ولتحقيق الهدف 8 تأثير مباشر على القضاء على الفقر (الهدف 1)، والحد من أوجه عدم المساواة (الهدف 10)، وتحسين سبل العيش والرفاه (الهدفان 2 و3). ولتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتقليص البصمة البيئية معاً، يجب أن تأخذ الجهود المبذولة في إطار الهدف 8 في الحسبان الآثار على الأهداف 12، و13، و14، و15.

تظهر بين البلدان، على اختلاف ظروفها، اتجاهات مشتركة في الجهود المبذولة لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وتأمين العمل اللائق للجميع.

◆ **سعت معظم البلدان إلى تنويع اقتصاداتها، وإن تباينت النتائج.** ووضعت استراتيجيات شملت تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في البحث والتطوير، وتشييد البنى الأساسية وبناء المهارات لدعم ريادة الأعمال والابتكار، وتنفيذ إصلاحات تنظيمية موجهة لتهيئة بيئة مؤاتية للقطاع الخاص. إلاّ أنّ هذه المساعي لم تحقق النتائج المنشودة. فالتدفقات الخارجة عبر الحدود تتجاوز التدفقات الوافدة بنسبة 50 في المائة، والإنفاق على البحث والتطوير لا يزال دون ثلث المتوسط العالمي، والاستثمار الخاص المحلي بطيء[1]. وفي مواجهة المخاطر ونقاط الضعف في بيئة الأعمال، تكافح المنطقة لتحفيز استثمارات القطاع الخاص الطويلة الأجل بهدف إحداث تحوّل إيجابي في مسارها الاقتصادي. وتختلف أولويات التنويع الاقتصادي بين مجموعات البلدان.

◆ **تعتزم بلدان مجلس التعاون الخليجي الحد من الاعتماد الشديد على الهيدروكربونات عن طريق الاستثمار في القطاعات العالية الابتكار**، ومنها التمويل، والتكنولوجيا، والطاقة المتجددة. وعلى الرغم من نمو القطاعات غير النفطية، لا تزال حصة الهيدروكربونات أكثر من 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في **عُمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية**، وأكثر من 70 في المائة من الإيرادات الحكومية في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي، باستثناء **الإمارات العربية المتحدة**. وتدعم الهيدروكربونات بطريقة غير مباشرة العديد من الأنشطة الاقتصادية غير النفطية في هذه البلدان[2].

◆ **تهدف سياسات التنويع في البلدان المتوسطة الدخل إلى بناء اقتصاد أكثر توازناً، فتشجع تطوير الصناعات التحويلية، والخدمات، والسياحة، والصناعات القائمة على المعرفة**، وتخفيف الاعتماد على الصناعات الاستخراجية والأنشطة التي تتطلب مهارات متدنية.

- **تهدف سياسات التنويع في أقل البلدان نمواً إلى تخفيف الاعتماد على القطاعات الأولية** مثل الزراعة، ومصائد الأسماك، والأنشطة الاستخراجية.
- **تتجه سياسات التنويع في البلدان المتأثرة بالصراعات إلى تنمية الاقتصادات، وإعادة بنائها، وتوطيد استقرارها، مع التركيز على تطوير البنى الأساسية، وإعادة الإعمار، والزراعة، والطاقة.** ويتطلب هذا التوجه جهوداً لجذب الإعانات والاستثمارات الدولية، وإعادة إعمار البنى الأساسية الحيوية، وتعزيز القدرات المؤسسية، وتيسير الانتعاش والتنمية في مرحلة ما بعد انتهاء الصراعات.

◆ **تقدّم بلدان عديدة حوافز ضريبية ومالية سخية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسيات، إلا أنّ الفوائد المنشودة لم ترقَ إلى مستوى الإمكانيات المتاحة.** فالمنطقة لا تزال مقصرة في جذب رؤوس الأموال إلى القطاعات ذات القيمة العالية، والاستثمار الأجنبي المباشر أدنى بكثير من القدر اللازم، حيث أن ما متوسطه 69 في المائة من التدفقات الداخلة أعيد إلى خارج المنطقة بشكل دخل بدون عمل فعلي. وتذهب هذه الاستثمارات بمعظمها إلى القطاعات القائمة على كثافة رأس المال التي لا تتيح استحداث فرص العمل بأعداد كبيرة، لا سيما قطاع الصناعات الاستخراجية[3].

- **تشمل الأدوات الأكثر شيوعاً لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة إنشاء المناطق الحرة ومنح الإعفاءات الضريبية،** وقد استخدمت على نطاق واسع في **الإمارات العربية المتحدة** التي تقدم إعفاءات ضريبية لمدة 50 عاماً ضمن أكثر من 40 منطقة حرة. وباشرت **المملكة العربية السعودية** إطلاق مناطق اقتصادية خاصة، ومنطقة لوجستية متكاملة خاصة. وتقدم البلدان المتوسطة الدخل عادة إعفاءات للشركات الأجنبية التي تقوم باستثمارات مؤهلة. وتُستخدم المشتريات العامة لتشجيع الاستثمار. وشهدت **المملكة العربية السعودية** مؤخراً تحوّلاً على مستوى السياسات يشترط على الحكومة، اعتباراً من كانون الثاني/يناير 2024، أن تتعاقد مع الشركات الأجنبية التي يكون مقرها الإقليمي على أراضي المملكة[4].
- **لا تكون جميع الحوافز المعتمدة بالفعالية المنشودة من حيث الكلفة، إذ تحدث خسائر في الإيرادات وتشوّهات في السوق، وقد تكون تكلفتها باهظة.** فالإعفاءات الضريبية في **المغرب** أدّت إلى خسارة أكثر من 3.5 مليار دولار من الإيرادات العامة[5]. وليست هذه الحوافز إلاّ عاملاً من العوامل الكثيرة التي تأخذها الشركات في الحسبان عند اتخاذ قرارات بشأن الاستثمار الدولي. وتجذب المنطقة العربية قدراً أقل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة ببلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، مع أنها تقدم حوافز أكثر سخاءً.
- **تسجل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضاً حاداً منذ عام 2008، وتخطت تدفقات رأس المال الخارجة التدفقات الوافدة بنسبة 50 في المائة.** وتؤجج الإعفاءات الضريبية سباقاً تنافسياً يدفع البلدان إلى المضي في خفض الضرائب والعمل بشروط شتى سعياً إلى جذب الأموال الأجنبية. وهذا الاتجاه يؤدّي إلى تقليص الإيرادات الحكومية، والحد من القدرة على تشجيع الاستثمارات بما يتماشى مع الأهداف الوطنية، وتقويض بيئة مزاولة الأعمال. والواقع أن المنطقة تتكبد كلفة قدرها 8.6 مليار دولار سنوياً نتيجة لضعف القدرة على الإنفاذ، وإساءة استخدام ضريبة الشركات، وتحويل الأرباح من الشركات المتعددة الجنسية. وتقلص الحوافز إمكانيات تحقيق إيرادات من الضرائب على الشركات بنسبة متوسطها 60 في المائة[6].

◆ **تعتمد عدة بلدان سياسات لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية، وفتح آفاق إمكانيات القطاع الخاص، واستحداث المزيد من الفرص للصناعات الخضراء والتكنولوجيات الرقمية.** وفي معظم الحالات، لم تُحدث هذه السياسات التأثير المنشود للتغلّب على بطء النمو وسائر الصعوبات.

- **تهدف استراتيجيات الابتكار والتحول الرقمي إلى توجيه الاستثمارات نحو الشركات الناشئة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبرامج تحسين المهارات وتعزيز البنية الأساسية الإنتاجية، واستهداف القطاعات الاستراتيجية للثورة الصناعية الرابعة.** ففي **الإمارات العربية المتحدة** تشجع الاستراتيجية الوطنية للابتكار البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا المتقدمة، وتدعم الأعمال التجارية في مجال الرعاية الصحية، والطاقة المتجددة، والنقل. وفي **الأردن،** تقدّم شركة الصندوق الأردني للريادة رأس المال السهمي للشركات المبتكرة في أولى مراحلها، ويُعدّ برامج توعية على ريادة الأعمال في المناطق والقطاعات المحرومة، وللفئات السكانية المعرضة للإهمال كالنساء والشباب.

◆ **حاولت الحكومات الاستفادة من التحول إلى اقتصادات أكثر مراعاة للبيئة** من خلال الاستثمار في السياحة البيئية، وفي كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة (الفصل الخاص بالهدف 7)، والإدارة المتكاملة للنفايات (الفصل الخاص بالهدف 12)، والزراعة المستدامة (الفصل الخاص بالهدف 2). وقد ساهمت برامج التدريب في بناء قدرات أصحاب المشاريع الخضراء والأعمال التجارية.

- **يعتمد العديد من البلدان سياسات لتعزيز السياحة المستدامة.** وتشجّع الأنظمة في **الأردن وعُمان** السياحة المستدامة بيئياً. وتدعم **تونس، ومصر، والمغرب** السياحة البيئية في المناطق المحمية، وتنظم حملات واسعة لتعزيز الممارسات المستدامة في قطاع السياحة.
- **تأمل بلدان عديدة الاستفادة من الإمكانيات المهمة التي توفرها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح للحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري، وإحراز التقدم بشأن أهداف الحد من الانبعاثات، وتطوير صناعات الطاقة المتجددة المربحة.** ويشمل المخطط الشمسي في **تونس** الاستثمار في محطات الطاقة الشمسية، ودعم البحث والتطوير، وتقديم حوافز للشركات لاستخدام الطاقة المتجددة. وأطلقت مشاريع كبرى، على غرار محطة الظفرة للطاقة الشمسية التابعة لمؤسسة

أبوظبي للطاقة في **الإمارات العربية المتحدة**، ومشروع أمان في **موريتانيا**، تَعِدُ بتحويل مزيج الطاقة في المنطقة العربية وتخفيض انبعاثات الكربون، وزيادة الحصول على الكهرباء النظيفة بكلفة ميسرة.

- **تدعم** مبادرات مثل مخطط **المغرب** الأخضر **الزراعة المستدامة والزراعة العضوية**، وتعمل على زيادة الإنتاجية الزراعية من خلال تحسين الري، وإدخال أصناف جديدة من المحاصيل، ودعم المزارعين أصحاب الملكيات الصغيرة. وفي **موريتانيا**، تشمل المشاريع الجديدة، التي من شأنها تحسين إدارة الأراضي وتعزيز الزراعة التجارية الشاملة والمستدامة، الإدارة المجتمعية والاستثمارات في الري.

- **وفي جميع أنحاء المنطقة، يزداد الاهتمام بمعالجة أوجه القصور التي تشوب سوق العمل، وتأمين فرص العمل اللائق من خلال وضع سياسات وطنية للتشغيل، وتعزيز التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني**[7]. **ولم تسفر هذه التدابير عن نتائج واضحة لمواجهة استمرار ارتفاع مستويات البطالة والعمالة الهشة.** وتواجه إصلاحات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني قيوداً من حيث توفير التمويل وضمان النوعية (الفصل الخاص بالهدف 4)، والعديد من السياسات الهادفة إلى تحسين أداء سوق العمل لا تطال بشكل كافٍ السكان الذين هم بأمسّ الحاجة إلى الدعم[8]. وانصب التركيز بشكل غير متناسب على العمال المهرة دون الباحثين عن عمل من ذوي المهارات المتدنية (الفصل الخاص بالهدف 1)[9]. ولم يفلح النمو الاقتصادي البطيء في توفير ما يكفي من فرص العمل اللائق لاستيعاب الوافدين الجدد إلى القوى العاملة.

- **منذ عام 2023، اعتُمدت سياسات وطنية للعمالة في 12 دولة هي الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجزائر، وجزر القمر، ودولة فلسطين، والسودان، والصومال، والعراق، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، ولا تزال قيد التطوير في خمسة بلدان أخرى هي تونس، وجيبوتي، وعُمان، ولبنان، ومصر.** وتختلف نوعية هذه السياسات من حيث الأهداف والمؤشرات القابلة للقياس المستخدمة، والأنشطة الملموسة المدرجة، لكن عناصرها المشتركة تشمل تعزيز النمو الاقتصادي، وتحفيز استحداث فرص العمل في القطاع الخاص، وتحسين مؤسسات وبرامج سوق العمل، وحماية حقوق العمال، وتيسير الحوار الاجتماعي. وتشمل غالباً الإجراءات المحددة توسيع نطاق الحصول على الائتمان، وتقديم حوافز ضريبية لاستحداث فرص عمل، وإعادة توجيه الاستثمارات في قطاع التعليم، والاستثمار في الصناعات التي تتيح استحداث فرص عمل. أما **الجمهورية العربية السورية، وقطر، والكويت، وليبيا، واليمن**، فلم تضع بعد سياسات وطنية للعمالة[10]. وعمدت البلدان إلى إطلاق إصلاحات تعليمية، ووضع برامج للتعلّم المتواصل، وتعزيز مسارات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني بهدف تطوير مهارات السكان، ومواءمة قدراتهم على نحو أفضل مع احتياجات سوق العمل (الفصل الخاص بالهدف 4).

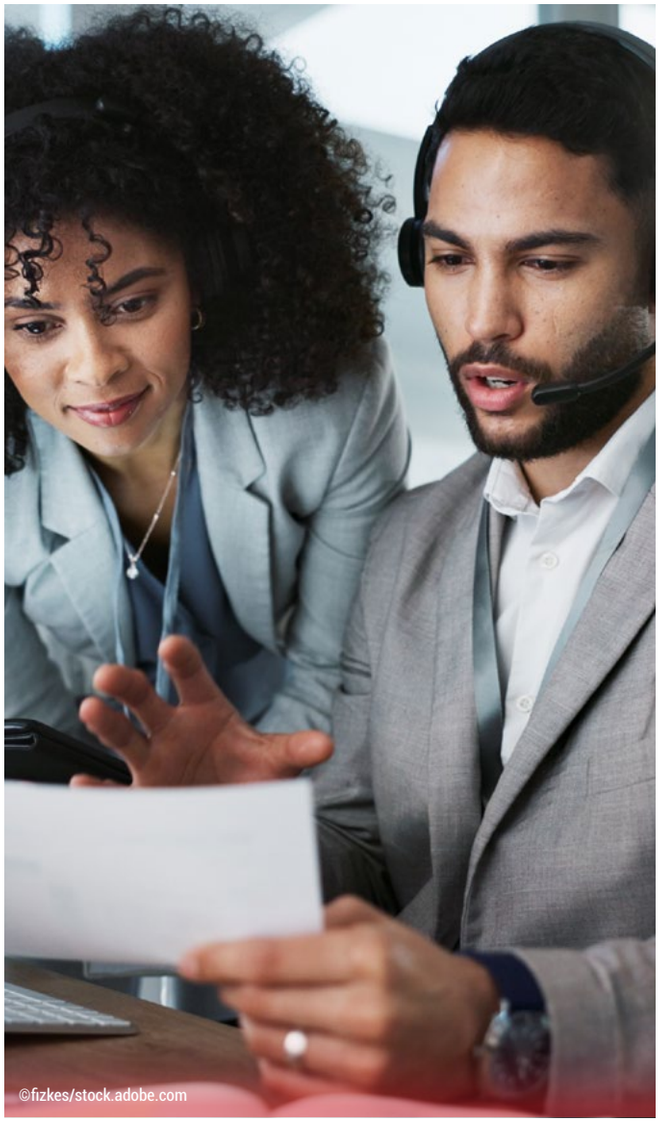
©fizkes/stock.adobe.com

- **لم يقابَل تكثيف الاستراتيجيات الرامية إلى زيادة مشاركة النساء والشباب في القوى العاملة بوضع سياسات فعالة لاستحداث فرص عمل لائق أو التصدي للعوائق الاجتماعية أو الثقافية أو اللوجستية، مثل القيود المفروضة على التنقل، أو التحديات التي تواجهها النساء في رعاية أطفالهنّ.**

فشلت السياسات المجزأة التي تفتقر إلى آليات فعّالة للتخطيط، والتنسيق، والرصد فشلاً ذريعاً في إزالة العوائق الاجتماعية والثقافية الأساسية التي تحول دون المشاركة الاقتصادية للمرأة. وتعثرت الجهود المبذولة لتيسير انتقال الشباب من مسار التعلّم إلى مسار الكسب جرّاء تراجع فرص العمل، وضعف آليات التنفيذ والتنسيق، وعدم كفاية البيانات اللازمة لتصميم وتنفيذ السياسات والبرامج المحددة الأهداف.

- **تسجل بطالة الإناث في المنطقة معدلاً هو الأعلى في العالم إذ يبلغ نحو 20 في المائة منذ عام 2022، ويفوق بثلاثة أضعاف المتوسط العالمي.** لا تتجاوز نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة 20 في المائة وتبقى دون المتوسط العالمي البالغ 53 في المائة. وتدفع عوامل متنوعة نحو هذا الاتجاه، بما في ذلك فرض قيود للحصول على الخدمات المالية، وانخفاض الرواتب، والتمييز، ومحدودية التنقل، والمضايقات في الأماكن العامة. وتشمل السياسات التي لا تراعي الفوارق بين الجنسين، والتي تشكل عوائق فعلية أمام المشاركة الاقتصادية للمرأة، القوانين المجحفة المتعلقة بإجازة الأمومة أو رعاية الأطفال بكلفة ميسرة. وقد سعت البلدان إلى تصحيح هذا الوضع باتخاذ تدابير متنوعة. ففي **مصر**، أصبحت ساعات عمل موظفي القطاع العام أكثر مرونة، ووُضعت قوانين تلزم الشركات الكبيرة بتوفير مرافق لرعاية الأطفال في موقع العمل. وحثّت الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 التابعة للمجلس القومي للمرأة أصحاب المصلحة المتعددين على اتباع نهج شامل إزاء شتّى الظروف التي تواجهها المرأة في مختلف مراحل حياتها، بحيث يمكن أخذها في الاعتبار في استجابات السياسات. وأقرّت **المملكة العربية السعودية** في عام 2023 السياسة الوطنية لتشجيع تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة في الاستخدام، التي حدّدت بشكل واضح حالات التمييز بين الجنسين وسبل منعها، ووضعت الأهداف التي من شأنها تعزيز المساواة في المعاملة في الاستخدام والمهنة، وأطلقت مبادرات لتشجيع المرأة على دخول سوق العمل والبقاء فيه.
- **بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة لدى الإناث، استمرت المنطقة في تسجيل أعلى معدل بطالة بين الشباب في العالم بلغ 26.3 في المائة في عام 2022،** إذ واجه الشباب في جميع أنحاء المنطقة صعوبات في الحصول على فرص عمل أياً كان تحصيلهم العلمي. وتشمل العوامل المساهمة انخفاض معدلات استحداث فرص العمل، وغياب المواءمة بين مهارات الخريجين واحتياجات أصحاب العمل. وأدى ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب إلى استفحال هجرة ذوي الكفاءة من الشباب الموهوبين الذين انتقلوا إلى خارج بلدهم بحثاً عن فرص عمل. وشملت السياسات الرامية إلى معالجة هذه القضايا توفير التدريب للشباب أو دعمهم في مجال ريادة الأعمال، كما هي الحال في **المغرب**. ووضعت بلدان المنطقة في متناول أصحاب العمل عقود عمل مدعومة أو آليات مماثلة لتشجيعهم على تشغيل السكان المستهدفين، مثل الخريجين أو الباحثين عن عمل لأول مرة، كما هي الحال في **الجزائر**. وأدخلت العديد من البلدان تعديلات على المناهج التعليمية، ونفّذت تدابير من شأنها تعزيز التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني للتصدي لبطالة الشباب (الفصل الخاص بالهدف 4).

©Monster Ztudio/stock.adobe.com

تشهد المنطقة هجرة متفاقمة لذوي الكفاءة من الخريجين المؤهلين الذين يبحثون عن فرص عمل أفضل خارج بلدهم. ويؤدي سوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وعدم الاستقرار السياسي، ونشوب الصراعات، وفرض القيود على حرية التعبير، وكذلك الضعف المؤسسي واستفحال الفساد، إلى هجرة المهنيين المتعلمين من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل إلى البلدان ذات الدخل المرتفع ضمن المنطقة وخارجها. وينتقل العلماء، والمهندسون، والمهنيون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرهم من الخريجين المؤهلين إلى الخارج سعياً للحصول على فرص عمل، وأجور أعلى، وظروف معيشية أفضل.

وتكبد هجرة ذوي الكفاءة بلدان المنشأ خسارة كبيرة من حيث الموارد المنفقة على تعليم المهاجرين، والمواهب المفقودة في صفوف القوى العاملة الوطنية. والأمثلة التي تبيّن حجم هذه المشكلة كثيرة، وإن لم يشملها التحليل بشكل كامل بعد. ففي **المغرب**، يغادر 600 مهندس بلدهم سنوياً، أي ما يعادل عدد المتخرجين من أربع كليات هندسة. وأدت هجرة الطواقم الطبية خلال جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم نقاط الضعف في النُّظُم الطبية. وفي **لبنان**، تشير تقديرات منظمة الصحة العالمية في عام 2021 إلى أن نحو 40 في المائة من الأطباء و15 في المائة من الممرضين المسجلين غادروا البلد. وشهد قطاع الصحة العامة في **مصر** هجرة حوالي 11,500 طبيباً بحثاً عن فرص عمل خارج بلدهم بين عامي 2019 و2022.

المصادر: El Ouassif, 2021; WHO, 2021; Mahfouz, 2023.

- **يتفاوت مدى التصديق على الاتفاقيات الدولية الأساسية لحقوق العمال وتطبيقها بين بلدان المنطقة. وعلى الرغم من اعتماد بعض الاتفاقيات على نطاق واسع، ومن أبرزها التوصيات المتعلقة بإلغاء العمل الجبري وحماية الأطفال،** لا يزال إنفاذ حقوق العمال ضعيفاً بسبب الانتهاكات التي ترتكبها الأطراف الموقعة وغير الموقعة على الاتفاقيات. وصنفت منظمة العمل الدولية 11 اتفاقية على أنها "أساسية" لأنها تتعلق بحقوق الإنسان الأساسية. وهي تشمل الاتفاقيات بشأن حرية تشكيل الجمعيات، والاعتراف بالحق في المفاوضة الجماعية، والقضاء على العمل الجبري، وإلغاء عمل الأطفال، وحظر التمييز، وتهيئة بيئات عمل آمنة وصحية. ويبيّن الجدول 8-1 وضع التصديق على هذه الاتفاقيات[11].

الجدول 8-1
اتفاقيات منظمة العمل الدولية المصدّقة في المنطقة العربية

اتفاقيات منظمة العمل الدولية	عدد الدول المصدّقة في المنطقة العربية
اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، 1948	13
اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، 1949	16
اتفاقية العمل الجبري، 1930	21
بروتوكول عام 2014 لاتفاقية العمل الجبري	5
اتفاقية إلغاء العمل الجبري، 1957	21
اتفاقية المساواة في الأجور، 1951	16
الاتفاقية بشأن التمييز (في الاستخدام والمهنة)، 1958	20
اتفاقية بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام، 1973	20
اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، 1999	21
اتفاقية السلامة والصحة المهنيتين، 1981	4
اتفاقية الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنيتين، 2006	4

المصدر: المؤلفون.

- **اعتمدت الدول كافة اتفاقيات بشأن وضع حد للعمل الجبري وعمل الأطفال، إلا أن توافق الآراء في ما بينها حول مجالات السياسات الأخرى لم يكن على القدر نفسه من الإجماع.** فبلدان مجلس التعاون الخليجي، باستثناء **الكويت**، لم تعتمد اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية. ولم تصدّق ثماني دول عربية بعد على اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم. والاتفاقيات المتعلقة بالسلامة والصحة المهنيتين هي الأقل تبنياً في المنطقة، حيث صدّقت أربع دول فقط على اتفاقية عام 1981، وهي **البحرين، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، والصومال**، واعتمدت أربع دول هي **تونس، والصومال، والعراق، والمغرب** اتفاقية عام 2006.
- **لا يزال يتعين على العديد من البلدان السعي إلى حماية حقوق العمل وضمان الحصول على العمل اللائق على الرغم من تصديقها على اتفاقيات العمل.** ولا تزال أوجه عدم المساواة في الأجور بين الجنسين ظاهرة حتى في البلدان التي اعتمدت اتفاقية المساواة بهذا الشأن. ويُنتهك غالباً الحق في المفاوضة الجماعية وتشكيل النقابات، بما في ذلك في البلدان المصدّقة على الاتفاقيات ذات الصلة[12]. وتنتشر حالات الرق والعمل الجبري على الرغم من تصديق البلدان بالإجماع على اتفاقيات العمل الجبري[13]. وتشير التقديرات إلى أن عمل الأطفال يطال نحو 1.2 مليون طفل في المنطقة (3 في المائة من المجموع)، وأن 50 في المائة منهم يعملون في ظروف خطرة.
- **يرتبط الضعف المستمر في تحقيق ظروف عمل جيدة للجميع بمجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك ارتفاع مستويات العمل غير النظامي، وضعف القدرة على تطبيق نظام تفتيش العمل، وعدم كفاية آليات الوصول إلى العدالة.** وتؤدي هذه العوامل إلى تفاقم القضايا الأخطر المتمثلة بنشوب الصراعات، وحالات النزوح، والهشاشة الاقتصادية. وأدى ضعف سيادة القانون، واستفحال الفساد، وانتهاكات حقوق حرية التعبير والتجمع إلى تشكّل بيئات مؤسسية لا تصلح لحماية حقوق العمال (الفصل الخاص بالهدف 16).

تحرز الشراكة الثلاثية تقدماً في المنطقة، ما يدل على زيادة الرغبة في إشراك أصحاب العمل والعمال في سياسة العمل. وقد وقّعت 13 دولة عربية حتى الآن على اتفاقية المشاورات الثلاثية لمنظمة العمل الدولية لعام 1976، خمس منها في العقد الماضي، وهي **تونس، وجزر القمر، والسودان، والصومال، وموريتانيا**. وتضم الدول كافة مؤسسات وهيئات للحوار الاجتماعي، وقد اعتمدت جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية خطة العمل العربية للتشغيل، التي تعطي الأولوية للحوار الاجتماعي، وتشجع على إنشاء مجالس اجتماعية واقتصادية[أ].

أ. يمكن الاطلاع على منظمة العمل الدولية، الثلاثية والحوار الاجتماعي في الدول العربية.

جيم. توجه السياسات حسب مجموعات البلدان

1. بلدان مجلس التعاون الخليجي

يعرّض الاعتماد الكبير لبلدان مجلس التعاون الخليجي على عوائد النفط الاقتصادات والإنفاق الحكومي للتقلبات في أسواق الطاقة العالمية. واتبعت هذه البلدان منذ عقود استراتيجيات للتنويع الاقتصادي، وأحرزت فيها بعض النجاح. فالقطاع غير النفطي حقق نمواً مطرداً ليشكّل 64 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة البلدان هذه في عام 2022 حتى وإن كان جزء من هذا النمو لا يزال يعتمد على قطاع النفط[14]. إلا أنّ التحدي يكمن في العمالة. ففي حين تتبع البلدان استراتيجيات من شأنها "توطين" القوى العاملة، يعمل معظم المواطنين في القطاع العام، في حين يعتمد القطاع الخاص اعتماداً شديداً على عدد كبير من العمال المهاجرين[15]. ويتطلب ضمان النمو الاقتصادي الشامل وتوفير العمل اللائق للجميع المواصلة في تعزيز الابتكار وريادة الأعمال، وزيادة ديناميكية القطاع غير النفطي، وتحسين ظروف العمل للعمال المهاجرين (الفصل الخاص بالهدف 10).

◆ **كثفت بلدان مجلس التعاون الخليجي جهودها لتعزيز التنويع الاقتصادي بهدف التحوّل عن الاعتماد الشديد على صادرات النفط.** وتدخل تنمية القطاع الخاص في صلب هذه الجهود، فالاعتماد الشديد على الهيدروكربونات في تحقيق الإيرادات الحكومية يجعل من توسع القطاع العام استراتيجية تنويع غير مستدامة. وشملت القطاعات الرئيسية للتنويع الخدمات اللوجستية، والتمويل، والعقارات، والصناعة التحويلية، والنقل. وسعت البلدان إلى اجتذاب رأس المال الأجنبي والأعمال التجارية من خلال تقديم الحوافز الضريبية السخية، والاستثمار في الشركات الناشئة ومشاريع أخرى. وتكشف الرؤى الوطنية التي وضعتها جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي عن تطلع أساسي يقضي بتحويل هذه المجموعة من البلدان إلى مركز للاقتصاد القائم على المعرفة. وعملت هذه البلدان على اجتذاب الشركات النشطة في هذا المجال والاستثمار فيها، وركّزت على التعليم والعلوم، وعلى تعزيز الابتكار والفرص في القطاعات الناشئة.

وأنشأت جميع البلدان في هذه المجموعة وكالات أو صناديق لدعم ريادة الأعمال، بما في ذلك آليات للتمويل مخصصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تستثمر في الثورة الصناعية الرابعة (الفصل الخاص بالهدف 9). وأسست **المملكة العربية السعودية** الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) لتنظيم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعمه وتطويره من أجل زيادة إنتاجيته ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 20 إلى 35 في المائة بحلول عام 2030.

◆ **حاولت بلدان مجلس التعاون الخليجي تحسين بيئة العمل العامة والقدرة التنافسية من خلال تعزيز البنى الأساسية، والظروف التنظيمية، والاتصالات التجارية، وذلك استكمالاً لما اتخذته من تدابير بشأن التنويع الاقتصادي.** وشكلت الجهود الرامية إلى تعزيز التجارة والاستثمار جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجيات الاقتصادية، ونفذت هذه البلدان استثمارات كبيرة في البنى الأساسية لتحفيز إنتاجية الأعمال التجارية والتجارة. ومن الأمثلة على ذلك مشروع قطار الخليج، وهو مسار بطول 2,117 كيلومتر تقدر كلفته بأكثر من 240 مليار دولار، ولدى إنجازه، سيصبح من أكبر شبكات السكك الحديدية المعاصرة العابرة للحدود في العالم. وساعد الاستثمار الكبير في البنى الأساسية للملاحة البحرية والجوية على تسريع زيادة القدرة الإنتاجية وجعل هذه المجموعة من البلدان مركزاً للتجارة الدولية تدعمه مناطق التجارة الحرة المرتبطة بالموانئ. وازدادت سعة الحاويات بأكثر من الضعف بين عامي 2012 و2022، على الرغم من انخفاض معدلات استخدامها تدريجياً. وشملت الجهود الإضافية لدعم الابتكار إنشاء مناطق اقتصادية خاصة مثل منطقة **البحرين** العالمية للاستثمار، وواحة **قطر** للعلوم والتكنولوجيا، وجامعة الملك عبد الله للعلوم في **المملكة العربية السعودية.**

استخدمت البلدان التغييرات التنظيمية لتحسين بيئة العمل. وتشمل الأمثلة الحديثة إصلاحات إدارة الأراضي، وحماية المستثمرين الذين لديهم حصة غير مسيطرة في **المملكة العربية السعودية**، والإصلاحات في معايير البناء وتسجيل الأعمال التجارية في **الإمارات العربية المتحدة**، وإطلاق بوابة إلكترونية لتسهيل تسجيل الأعمال التجارية في **الكويت.** وعمدت البلدان بمعظمها إلى تبسيط إجراءات تسديد الضرائب والتخليص الجمركي[16].

◆ **ويعدّ "التوطين" من الأهداف الرئيسية لاستراتيجيات تخطيط العمل، وهو يقضي بتفعيل دور المواطنين في القوى العاملة الوطنية، ولا سيما في القطاع الخاص.** وتشمل التدابير الشائعة لتنفيذ هذه الاستراتيجيات استثمارات رأس المال البشري، ودعم مواءمة الوظائف، ومنح حوافز مالية، وتحديد حصص للتوظيف بهدف تشجيع شركات القطاع الخاص على تشغيل المواطنين. وتتركز جهود **المملكة العربية السعودية** في هذا المجال على برنامج "نطاقات" الذي يحدد حصصاً لتشغيل المواطنين حسب نوع الصناعة وحجم الشركة، ويخصص تصنيفات مرمزة بالألوان تمنح لأصحاب العمل وفقاً لنجاحهم في تحقيق هذه الأهداف. ويقدم تصنيف البرنامج مزايا للشركات أو يفرض عليها عقوبات وفقاً لقدرتها على كفالة العمال الأجانب، فتحظى تلك التي تتصدر قائمة الفئات بإمكانية الاستفادة من المتابعة السريعة في عملية التشغيل وبالقدرة على تشغيل العمال الأجانب الموظفين في الشركات ذات التصنيف الأدنى من دون الحصول على موافقة

الكفيل. وفي **الإمارات العربية المتحدة**، أُلزم أصحاب العمل بإعطاء الأولوية لتشغيل الإماراتيين في 160 مهنة محددة. وتقدم وزارة الموارد البشرية والتوطين للشركات التي تحقق أهداف التشغيل تخفيضات كبيرة على الرسوم.

- **يتفاوت التقدم المحرز في مجال التوطين. فالعمال الأجانب لا يزالون يمثلون أغلبية كبيرة من مجموع القوى العاملة تتراوح بين 75.6 في المائة في المملكة العربية السعودية و94.8 في المائة في قطر**[17]، وتزداد هذه الحصص في القطاع الخاص. وشملت التحديات التي تحول دون تنفيذ سياسات التوطين ممارسات القطاع الخاص القائمة منذ فترة طويلة والمتمثلة بالاعتماد على العمال المغتربين، وغياب المواءمة بين مهارات المواطنين ومتطلبات سوق العمل، وتفضيل المواطنين الدائم للعمل في القطاع العام الأكثر استقطاباً لهم لما يقدمه من بدلات تعويضية. ويساور العديد من أصحاب العمل في القطاع الخاص القلق إزاء احتمال أن تؤدي الحصص في مجال التوظيف إلى فقدان الإنتاجية وزيادة التكاليف[18].
- **أطلقت العديد من البلدان إصلاحات في نُظُم الكفالة الخاصة بها** التي ربطت تقليدياً العمال المهاجرين بأصحاب عملهم وزادت من تعرضهم للمخاطر. ومع ذلك، لا يزال العمال المهاجرون يعانون الإهمال ويتعرضون للاستغلال وسوء المعاملة والعنف بسبب أوجه الاختلال في توازن القوى وأشكال التمييز المتأصلة في نظام الكفالة (الفصلان الخاصان بالهدفين 1 و10).

2. البلدان العربية المتوسطة الدخل

تختلف الظروف في البلدان العربية المتوسطة الدخل، وتتفاوت الاقتصادات تفاوتاً ملحوظاً بين البلدان المنتجة والبلدان غير المنتجة للنفط. ويعاني العديد منها من أزمات اقتصادية واجتماعية حادة. وحذت هذه البلدان حذو بلدان مجلس التعاون الخليجي في سعيها لتحديث البنى الأساسية وتنويع اقتصاداتها، بطرق منها منح حوافز للابتكار، والاستثمار في القطاعات التي من شأنها استحداث فرص عمل كالصناعات التحويلية، والسياحة، والخدمات. إلا أنّ هذه المساعي قابلتها عقبات جراء منافسة الاقتصادات الناشئة في أجزاء أخرى من العالم، ونقاط الضعف الكامنة في بيئة العمل. فالأعباء البيروقراطية تبقي تكاليف المعاملات مرتفعة في هذه البلدان على الرغم من بعض الإصلاحات التي أجريت عليها، ما يحدّ من القدرة التنافسية الدولية. وتغلب القطاعات المتدنية الإنتاجية، ذات القيمة المضافة المنخفضة على معظم الاقتصادات. وظلت البطالة تناهز 10 في المائة لما يزيد على عقد من الزمن، وفشلت الاقتصادات في استحداث ما يكفي من فرص العمل لاستيعاب العديد من الوافدين الجدد إلى سوق العمل. ويوفّر القطاع غير النظامي اليوم نحو ثلثي مجموع الوظائف، وقد هاجر عدد كبير من الخريجين المهرة بحثاً عن فرص عمل، ما أدى إلى انتشار ظاهرة "نزوح الأدمغة" التي تهدد ازدهار هذه البلدان في المستقبل.

في البحرين، يعطي البرنامج الوطني للتوظيف (2019) الأولوية لتشغيل المواطنين في القطاعين العام والخاص. وهو يتضمن أربع مبادرات رئيسية هي: تنظيم حملة توعية لتشجيع المواطنين على التسجيل؛ وزيادة تعويضات البطالة؛ وزيادة الرسوم على تشغيل العمال الاجانب؛ وإعادة تصميم برامج "تمكين" للتدريب ودعم الأجور[أ]. وفي عام 2020، أطلق البرنامج الوطني للتوظيف 2.0 (الذي استُكمل لاحقاً بالخطة الوطنية لسوق العمل 2021-2023)، والذي يدعم أجور الباحثين عن عمل والخريجين الجدد البحرينيين. وتواصل وزارة العمل استكشاف سبل تدريب البحرينيين وربطهم بأصحاب العمل، بطرق منها تنظيم معارض إلكترونية لفرص العمل، وإنشاء بوابة رقمية للباحثين عن عمل، وتوفير التدريب المهني والتوجيه الوظيفي، ووضع برامج التلمذة.

المصدر : الاستعراض الوطني الطوعي للبحرين لعام 2023.

أ. أُطلقت هيئة "تمكين" الحكومية في عام 2006، وتتمثل مهمتها في تمكين القطاع الخاص لدفع عجلة النمو الاقتصادي في البحرين من خلال توفير البرامج والدعم للمشاريع والأفراد. ويشمل ذلك الاستثمار لتعزيز فرص التمويل للقطاع الخاص، ودعم تدريب وتشغيل القوى العاملة الوطنية من خلال برامج التشغيل المختلفة. يمكن الاطلاع على الموقع الإلكتروني، وبرامج "تمكين".

©Krakenimages.com/stock.adobe.com

- **حاولت البلدان المتوسطة الدخل، ولا سيما تلك التي لا تعتمد على الهيدروكربونات ولا تشهد صراعات، التعويض عن تراجع الصناعات التحويلية التقليدية من خلال إطلاق مبادرات ترمي إلى تحسين القدرة التنافسية الصناعية ودعم الاقتصاد القائم على الخدمات.** وأعطت السياسات الأولوية لتعزيز الابتكار والتكنولوجيا، وتحفيز البحث والتطوير، وتشجيع ريادة الأعمال، وتحسين مهارات القوى العاملة، ودعم البنى الأساسية الحيوية لتسهيل التجارة والاتصالات وجذب رأس المال الاستثماري. ومع ذلك، لا تزال تنمية القطاع الخاص متعثرة بسبب غياب التوازن في التجارة الدولية، وعدم كفاءة سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، والعوائق الهيكلية، بما في ذلك البيروقراطية، والفساد، ومحدودية الشمول المالي. **وشملت السياسات الرامية إلى دعم التحوّل تطوير الصناعات الموجهة نحو التصدير التي يعززها إنشاء المناطق الصناعية والمناطق الاقتصادية الحرة، ومنح الحوافز المالية، وتطوير البنية الأساسية الرقمية.**

- سعت **الجزائر** إلى تنويع اقتصادها من خلال دعم القطاعات الأقل اعتماداً على إيرادات الهيدروكربون مع إعطاء الأولوية للصناعة، والطاقة المتجددة، والسياحة، ومنحت حوافز ضريبية للشركات المصدّرة. وأنشأت من خلال الاستراتيجية الوطنية للتصدير، والصندوق الوطني للاستثمار 50 منطقة صناعية، وقدمت ضمانات ائتمان للشركات المؤهلة تكفل حصولها على التمويل.
- يركز البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية في **مصر** على تعزيز الاقتصاد الرقمي وتوسيع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في حين يسلط مشروع القانون الرقمي في **تونس** الضوء على دور هذه القطاعات في تحويل الاقتصاد واستحداث فرص عمل ذات قيمة مضافة عالية.
- تتضمن رؤية التحديث الاقتصادي التي وضعتها **الأردن** أكثر من 360 مبادرة تغطي عدة قطاعات، وتصب تركيزها على الصناعة الحديثة، والخدمات المستقبلية، والاستثمار في التعليم، وابتكارات الاقتصاد الأخضر. وتحدد مصفوفة الإصلاح الوطني الإصلاحات على مستوى السياسات والإصلاحات الهيكلية بهدف تعزيز القدرة التنافسية، وتسريع النمو، واستحداث فرص عمل عن طريق تحسين بيئات العمل والاستثمار.
- شهدت الصناعة التحويلية توسعاً كبيراً في **المغرب** الذي أصبح مركزاً إقليمياً لصناعة السيارات. ويهدف مخطط تسريع التنمية الصناعية إلى استحداث 500,000 فرصة عمل وزيادة حصة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي باعتماد استراتيجية موجهة نحو التصدير تساعد الشركات في الوصول إلى الأسواق الخارجية. وأبرم المغرب اتفاقات للتعاون الإقليمي على غرار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتوسيع نطاق الوصول إلى الأسواق.

قطاع صناعة السيارات في المغرب: تحقيق النجاح في التنويع

يعدّ قطاع صناعة السيارات في المغرب من أنجح الجهود المبذولة لتحقيق التنويع الاقتصادي في المنطقة. وعلى مدى السنوات الـ15 الماضية، برز المغرب كأكبر منتج للسيارات في أفريقيا، وثاني أكبر مصدر للسيارات إلى الاتحاد الأوروبي، وقد احتل موقعاً رائداً في سلسلة القيمة العالمية لصناعة السيارات. واستُحدثت فيه نحو 220,000 وظيفة منذ عام 2008. وفي عام 2021، صدّر هذا القطاع 400,000 سيارة بقيمة 8.3 مليار دولار، ما يجعله أكبر قطاع تصدير في المغرب.

وحققت استراتيجيات التنويع الاقتصادي التي تستهدف زيادة الصادرات النجاح، وهي تشمل الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي لعام 2008، ومخطط تسريع التنمية الصناعية 2014-2020. وساهمت عوامل عدة في ترسيخ أهمية هذا القطاع، منها إقامة المناطق الصناعية، وإطلاق الاستثمارات العامة الكبيرة في مشاريع البنى الأساسية كإنشاء ميناء طنجة المتوسط، وتحسين شبكات الطرق والسكك الحديدية في شمال المغرب. وزاد من دعم هذا القطاع إنشاء مناطق اقتصادية خاصة تقدم إعفاءات ضريبية وحوافز استثمارية للشركات المؤهلة. وأفضت الإصلاحات البيروقراطية إلى تبسيط الإجراءات للمستثمرين الدوليين، وتعزيز بيئة أكثر ملاءمة للعمل. وساعد إبرام المغرب اتفاقات التجارة الحرة المختلفة وقربه من الأسواق الأوروبية في دفع عجلة النمو وجذب الاستثمارات من الشركات الكبرى.

وجرى تطوير السياسة الصناعية للمغرب في السنوات الأخيرة لتعزيز التكامل المحلي، وتوسيع نطاق الأنشطة الصناعية، ورفع مستوى العمليات عبر سلسلة القيمة، وتحسين مستويات نقل التكنولوجيا والمعرفة، وتنويع أسواق التصدير. ويهدف المغرب، الذي يمتلك سعة مركّبة قدرها 700,000 سيارة، إلى إنتاج مليون سيارة سنوياً بحلول عام 2025 وتحقيق معدل إدماج محلي بنسبة 80 في المائة، مقارنة بالنسبة الحالية البالغة 60 في المائة. وينتج هذا البلد بين 40,000 و50,000 سيارة كهربائية سنوياً، ويصبو إلى زيادة إنتاج السيارات الكهربائية بما يتماشى مع سياسات الشركاء التجاريين الرئيسيين، مثل توجيه المفوضية الأوروبية الصادر في تموز/يوليو 2021 بشأن التخلص التدريجي من جميع المركبات التي تعمل بالوقود الأحفوري بحلول عام 2035.

المصدر: UNCTAD, 2023.

◆ **تقع السياحة في صلب جهود التنويع الاقتصادي في البلدان المتوسطة الدخل.** واعتمد كل من **الأردن، وتونس، والجزائر، ولبنان، ومصر، والمغرب** استراتيجيات ومبادرات للترويج لوجهات جديدة أو غير مجهّزة للسياحة.

- اتخذت **الجزائر** تدابير لدعم السياحة في الصحراء الكبرى، بما في ذلك إصدار تأشيرات عند الوصول للزوار الذين ينظمون رحلاتهم من خلال وكالات السياحة المعتمدة. أمّا السياح الذين يزورون أجزاء أخرى من البلاد، فيخضعون للإجراءات المعتادة للحصول على تأشيرة[19].
- في **مصر**، تهدف الاستراتيجية الوطنية لتنمية السياحة إلى تحسين القدرة التنافسية، وتشجيع الاستثمار، وصقل مهارات الموارد البشرية، وتشجيع وجهات جديدة. وتساهم الإجراءات الجديدة في تسهيل دخول ١٨٠ جنسية إلى البلد[20].
- أطلق **الأردن** الاستراتيجية الوطنية للسياحة للأعوام 2021-2025 وصندوق المخاطر السياحية لتعزيز القدرة التنافسية للقطاع في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19، مع التركيز على التعاون بين القطاعين العام والخاص، والسياحة الطبية والسينمائية، والسياحة الداخلية. وتتضمن الاستراتيجية إجراء إصلاحات هيكلية في الأنظمة، وبيئة العمل، وإمكانية الوصول، والاستثمار، والموارد البشرية، والحوكمة.
- في **لبنان**، حددت السلطات السياحة كقطاع ذي أولوية لتحفيز النمو الاقتصادي. ويتطلع التقرير حول الرؤية الاقتصادية للبنان إلى إنشاء قطاع سياحي متنوع يشمل السياحة الطبية وسياحة المؤتمرات[21]. والجدير بالذكر أن المجلس الوطني للسياحة يعزز الجهود في مجال السياحة المسؤولة[22].
- في **المغرب**، تتضمن استراتيجيتا التنمية السياحية العشريتان، وهما رؤية 2010 ورؤية 2020، تنظيم حملات ترويجية وإطلاق استثمارات، وإنشاء وجهات جديدة، وتحسين مستوى الموارد البشرية. وسعت الخطتان إلى تعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص بهدف تحقيق تحويل مستدام للقطاع قائم على التكيف مع واقع السوق الجديد، وتوقع أنماط استهلاك أكثر مسؤولية لدى السياح[23].
- أطلقت **تونس** الاستراتيجية الوطنية للسياحة 2035[24]، وهي خارطة طريق لتعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة العامة والخاصة، وتحويل البلد إلى وجهة مستدامة وجذابة دولياً. ويركز هذا الإطار الشامل على تعزيز التراث الثقافي والمحافظة على البيئة.

◆ **دعمت البلدان المتوسطة الدخل التنمية الزراعية من خلال الاستثمار في نُظُم الري وتقديم المساعدة للمزارعين.** ولا تزال الزراعة تمثل حصة كبيرة من القوى العاملة على الرغم من تراجعها كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، ومن تحقيقها إيرادات متقلّبة بسبب تغيّر أحوال الطقس وقلة توفر المياه (الفصل الخاص بالهدف 2).

©axel/stock.adobe.com

◆ **أطلقت البلدان المتوسطة الدخل سياسات لتنظيم عمل عدد كبير من العمال غير النظاميين.** وتشير التقديرات إلى أن 65 في المائة من العمالة غير نظامية[25] في البلدان المتوسطة الدخل في جميع أنحاء المنطقة، حيث استحداث فرص العمل اللائق في القطاع النظامي متعثّر بسبب ضعف الأُطُر التنظيمية، وسوء الظروف في سوق العمل، والتركز الاقتصادي في القطاعات المتدنية الإنتاجية، وضعف النتائج التعليمية، ونشوب الصراعات[26]. ولا يستفيد معظم العمال من التغطية بموجب قوانين الحد الأدنى للأجور، وتنظيمات السلامة في العمل، ونُظُم الحماية الاجتماعية، وغيرها من المستحقات التي تنص عليها قوانين العمل. ونفذت عدة بلدان متوسطة الدخل **كالأردن، وتونس، والجزائر، ومصر، والمغرب** تدابير من شأنها تنظيم العمالة. وتشمل هذه التدابير تطوير برامج التسجيل الطوعي أو الإلزامي في نُظُم الحماية الاجتماعية، وتنظيم حملات ووضع نُظُم محددة تستهدف فئات من العمال (مثل العاملين في الزراعة أو الحرفيين)، ومنح الإعفاءات الضريبية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المتعاونة، وزيادة تدابير الإنفاذ ضد الشركات التي تتحايل على تنظيمات العمل. إلا أن هذه السياسات لم تحرز تقدماً كبيراً حتى الآن. فالافتقار إلى المشاركة أو الوعي يعوق تنفيذ البرامج الطوعية، وتدابير الإنفاذ المتزايدة تبقى أقل قدراً من حجم العمل غير النظامي.

◆ **وعمدت البلدان المتوسطة الدخل إلى تشجيع ريادة الأعمال كحل لارتفاع معدلات البطالة، وعملت على تقديم الدعم للشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوفير فرص الوصول إلى نُظُم الحماية الاجتماعية للعاملين لحسابهم الخاص.** وتسلط الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2015-2025 في **المغرب** والمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل 2018-2021 الضوء على إمكانيات العمل الحر وريادة الأعمال في المشاريع الصغرى التي تسهل اندماج الشباب في سوق العمل. وتدعم برامج شتى تطوير المهارات الشخصية، واكتساب عوامل الكفاءة اللغوية، وتعزيز التدريب في مجال ريادة الأعمال. ويشمل البرنامج المتكامل لدعم الأعمال التجارية وتمويلها صندوقاً لدعم تمويل تنظيم المشاريع ترعاه الدولة والقطاع المصرفي بالتساوي. وبرنامج "إنهض" في **الأردن** هو شراكة بين أصحاب المصلحة المتعددين، من شأنها تعزيز العمل الحر لدى الشباب من خلال تدريبهم على الابتكار الاجتماعي، وريادة الأعمال، وتخطيط الأعمال التجارية، والتمويل. ومن أهدافه زيادة الوصول إلى موارد ريادة الأعمال، وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصُغرى والصغيرة والمتوسطة ولروّاد الأعمال الاجتماعية.

3. أقل البلدان العربية نمواً والبلدان العربية التي تشهد صراعات

تتسم عموماً أقل البلدان العربية نمواً وتلك المتأثرة بالصراعات بالاعتماد الشديد على قطاع اقتصادي واحد، وباختلالات كبيرة في الاقتصاد الكلي، وبضعف القدرة التنافسية بسبب هشاشة البنى الأساسية وضعف رأس المال البشري. وتعتمد معظم هذه البلدان اقتصادات مزدوجة تكشف الفجوة بين مسارين: الصناعات الاستخراجية الموجهة نحو التصدير من ناحية، والأنشطة المعيشية القائمة على صيد الأسماك والزراعة من ناحية أخرى. وقد كافحت هذه الاقتصادات من أجل استحداث فرص عمل لائق، وهي عرضة للتحولات في أسواق السلع الأساسية والأغذية العالمية، ولمخاطر تغيّر المناخ، ونشوب الصراعات، والهشاشة. وتؤثر هذه المخاطر سلباً على الاستقرار الذي يعد بالغ الأهمية لتنفيذ عمليات التخطيط والاستثمار الطويلة الأمد في القطاعات التي تولد فرص عمل مستدامة. وتواجه أسواق العمل تحديات خطيرة، حيث يتجاوز متوسط معدلات البطالة 17 في المائة، وتمثل العمالة غير النظامية 87 في المائة من الوظائف في أقل البلدان نمواً، و76 في المائة في البلدان المتأثرة بالصراعات. واتخذت هذه البلدان خطوات لتشجيع الاستثمار والعمالة، وتحسين إدارة المشاريع المملوكة للدولة، وتعزيز الجهود المبذولة لمكافحة الفساد وتحقيق الشفافية، وذلك بالإضافة إلى سعيها للتنويع الاقتصادي.

◆ **أطلقت البلدان في هذه المجموعة برامج إصلاحية لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وإرساء أسس النمو الشامل.** واقترن اتخاذ هذه التدابير بوضع خطط لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع الصادرات من أجل تحفيز النمو واستحداث فرص عمل.

- يقدم الكتاب الأبيض للإصلاح المالي في **العراق** خارطة طريق تقود إلى التصدي للتحديات الاقتصادية الهيكلية من خلال تحقيق الاستقرار المالي، وتطوير البنية الأساسية، وإجراء الإصلاح القانوني والإداري. وفي **موريتانيا**، تتضمن الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرخاء المشترك إصلاحات مختلفة لتحفيز الاقتصاد، مثل إلغاء رسوم تسجيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ووضع قانون جمركي جديد، وإصلاح القانون المصرفي. وفي **فلسطين**، أُقرّت القوانين المتعلقة بالاستثمار، والملكية الفكرية، والتملك، والإصلاح الضريبي (خاصة في قطاعي الطاقة المتجددة والصناعة) بالتزامن مع إصدار قوانين العمل التي جرى إصلاحها.
- مُنحت عدة بلدان من هذه المجموعة تخفيفاً لأعباء الديون في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بما فيها **جزر القمر، والصومال، وموريتانيا**، ونفذت إصلاحات في الإدارة الاقتصادية مقابل تخفيف جزئي لعبء الدين. واتخذ **السودان**، قبل تجدد الصراع المسلح في عام 2023، خطوات تسعى للاستفادة من هذه المبادرة. وبادرت هذه البلدان بالانضمام إلى التكتلات التجارية الإقليمية، على غرار **جزر القمر، وجيبوتي، وموريتانيا** التي أصبحت أعضاء في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، في حين لا يزال **السودان والصومال** في طور التصديق على الاتفاق المؤسِّس لها.

◆ **شرع عدد من بلدان هذه المجموعة في تنفيذ سياسات في مجال التنويع الاقتصادي، تهدف إلى الحد من الاعتماد على قطاع واحد، ودعم نمو القطاعات غير المتعلقة بالموارد مثل الصناعة التحويلية والخدمات، وتنمية القطاع الخاص، واستحداث فرص عمل.** ووضعت عدة خطط ترمي إلى دعم الاستثمار الخاص والابتكار.

- حددت خطة جزر القمر الناشئة القطاعات الرئيسية التي من شأنها تسريع التنويع الاقتصادي في **جزر القمر**، بما في ذلك السياحة والحرف اليدوية، والاقتصاد الأزرق، والخدمات المالية واللوجستية، والزراعة الحديثة. وتتضمن الاستراتيجية الوطنية للصناعة في **موريتانيا** تدابير للحد من الاعتماد على قطاع التعدين، كتشجيع الصناعات التحويلية في قطاعي الأغذية الزراعية وصيد الأسماك من خلال تقديم الحوافز الضريبية، وتوفير التدريب للقوى العاملة، وتعزيز الوصول إلى الأسواق، ودعم مواقع الإنتاج.
- في **العراق**، تركز خطة التنمية الوطنية على تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والاستثمار في المناطق الصناعية والمجمعات العلمية. وفي **السودان**، تتضمن الوثيقة الاستراتيجية لمكافحة الفقر 2021-2023 تمكين الاستثمار في القطاعات الرئيسية مثل الزراعة، والطاقة، والنقل، والذي يعد من الأهداف التي ترعى تحقيقها القوانين الجديدة بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

- وأنشأت دول على غرار **موريتانيا ودولة فلسطين** صناديق مخصصة لدعم التدريب المهني من أجل مساعدة المشاركين المؤهلين في اكتساب المهارات اللازمة لدخول القوى العاملة.

- **ركزت حكومات أقل البلدان نمواً والبلدان في مرحلة ما بعد الصراع على إنشاء البنى الأساسية لقطاعات النقل، والطاقة، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وتحسينها وإعادة بنائها لتعزيز التجارة والنمو الاقتصادي.** واستثمرت **موريتانيا** في شبكات الطرق، والموانئ، والمطارات، وأعدت برنامجاً لتطويرها وصيانتها أدى إلى توسيع شبكة الطرق وزيادة القدرة على إنتاج الكهرباء، وشرعت في تنفيذ استراتيجية لتعزيز الطاقات المتجددة. وفي **السودان**، سهل عقد الشراكات مع القطاع الخاص في تحسين شبكة الطرق، مع إعطاء الأولوية للطرق الفرعية الزراعية لربط مناطق الإنتاج بالأسواق. وأنشئ صندوق لصيانة الطرق تديره شركة الطرق والجسور، وفرضت رسوم لاستخدامها. والبلدان المتأثرة بصراعات طويلة الأمد بحاجة ماسة لإعادة الإعمار، إذ تقدر التكاليف الإجمالية لإعادة إعمار البنى الأساسية المتضررة في **الجمهورية العربية السورية** بأكثر من 150 مليار دولار[27].

- **يعتمد العديد من أقل البلدان نمواً والبلدان المتأثرة بالصراعات برامج لإصلاح الزراعة وتعزيز التنمية الريفية**، تهدف إلى زيادة الإيرادات والصادرات، واستحداث فرص عمل. وتعمل نسبة كبيرة من العمال في أقل البلدان نمواً في الزراعة، ما يحتّم ضرورة ضمان حيوية هذا القطاع وتحديثه.

- أنشأت **جزر القمر** مراكز إقليمية للتنمية الاقتصادية لدعم تنفيذ استراتيجيات التنمية الريفية. وأطلقت سياسات على غرار الخطة الوطنية للاستثمار الزراعي من شأنها تيسير التكيف مع تغيّر المناخ، وتحقيق الإدارة المستدامة لموارد المياه والتربة، وضمان حيازة الأراضي، وتمكين المرأة. وسلطت **موريتانيا** الضوء على الفرص المتاحة لزيادة القيمة المضافة لقطاعها الزراعي، بطرق منها الاستثمار في الري، وتنظيم حملات التطعيم لتعزيز صحة الثروة الحيوانية، ودعم رائدات الأعمال في المناطق الريفية. وعمل **الصومال** على تهيئة بيئة مؤاتية للمستثمرين في الزراعة، بطرق منها إنشاء وكالة لخدمات التفتيش التنظيمي الزراعي من شأنها إجراء فحوصات الجودة على المنتجات الزراعية وإنفاذ المعايير.
- ظلت التنمية الزراعية جزءاً من الجهود الرامية إلى تحقيق التعافي في حالات الصراع ومرحلة ما بعد انتهاء الصراع. وهدفت خطة التنمية الوطنية 2018-2022 في **العراق** إلى تحسين الوصول إلى الخدمات والبنى الأساسية لتقليص الفجوة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، مع إعطاء الأولوية للمحافظات التي تتعافى من الصراع. وأنشئت المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي في **فلسطين** لتشجيع المزارعين أصحاب الملكيات الصغيرة المتضررين من الاحتلال الإسرائيلي بشكل خاص على الاستثمار في الزراعة وتحقيق الشمول المالي الريفي.

دال. سياسات لعدم إهمال أحد

©freeograph/stock.adobe.com

لا يكفي تحقيق النمو الاقتصادي، على أهميته، لبلوغ ما تنشده الجهود المبذولة من أهداف في مجال القضاء على الفقر، والحد من عدم المساواة، واستحداث فرص عمل، وجمع الموارد المالية من أجل تعزيز التنمية المستدامة. فالنمو الذي تحققه الممارسات غير المستدامة وتستفيد منه شريحة صغيرة من السكان على نحو غير متناسب يفشل في استحداث ما يكفي من فرص العمل اللائق. والاعتماد على السلوك الريعي يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة بين فئات السكان المعرّضة أساساً للإهمال. ويتناول الجدول 8-2 بعض أوجه عدم المساواة البارزة التي تعيق تحقيق النمو العادل والشامل في المنطقة العربية، ويقدم أمثلة على السياسات الرامية إلى التخفيف من آثارها.

الجدول 8-2
أمثلة على السياسات التي تراعي مبدأ عدم إهمال أحد

يواجه **الشباب** أسواق عمل غير مؤاتية فشلت في استحداث ما يكفي من الوظائف لاستيعاب الوافدين الجدد إلى القوى العاملة. ونتيجة لذلك، يعاني الشباب العربي من أعلى معدل للبطالة في العالم قدره 26.3 في المائة بشكل عام. ويؤدي هذا الوضع إلى شل الحراك الاجتماعي، وتفاقم عدم المساواة، وإثارة الاضطرابات، وتهجير الباحثين عن عمل من المهرة وغير المهرة. وتُدخل بطالة الشباب الأجيال في دوامة من الفقر لا تنتهي، تفضي أحياناً إلى ارتفاع مستويات الجريمة، وانتشار العنف، وحدوث اضطرابات مدنية، وتعاطي المخدرات، وصعود التطرف السياسي.	وقّعت وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة الصناعة في **لبنان** وجمعية الصناعيين اللبنانيين مذكرة تفاهم في عام 2023 تهدف إلى تعزيز التعليم والتدريب التقني والمهني والتعلم مدى الحياة لدعم تشغيل الشباب. وتلحظ الاتفاقية تعميق الروابط بين الصناعة والمؤسسات، وتطوير مهارات القوى العاملة لتعزيز الابتكار والقدرة التنافسية في القطاع الخاص. وتسلط الضوء على أهمية التنسيق بين القطاعين العام والخاص لتزويد طلاب التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني بما يحتاجون إليه من عناصر كفاءة ومعرفة تقنية لتحقيق الاستدامة المهنية. وتلتزم الأطراف الثلاثة بالتعاون في تخطيط المهارات، وتعزيز المناهج الدراسية، وتبادل التكنولوجيا، وخوض تجربة العمل الحقيقي، والانتقال من التعليم إلى العمل[أ].
تعاني **النساء** في المنطقة من الحرمان بشكل منهجي بسبب الأعراف والمواقف الثقافية المسيئة وعدم المساواة في الأجور. وتسهم العوائق النظامية وغير النظامية التي تحول دون عمل المرأة في تفاقم عدم المساواة بين الجنسين، وتقيد إمكانياتها الهائلة وغير المستغلة في الغالب. وتسجل المنطقة العربية أدنى معدل للمشاركة الاقتصادية للمرأة وأعلى معدل لبطالة الإناث في العالم بنسبة 19.9 في المائة[ب]. ويتطلب سدّ هذه الفجوة إطاراً زمنياً يقدّر بـ 115 عاماً[ج].	لخطة عمل التمكين الاقتصادي للمرأة في **الأردن** (2019-2024) هدفان رئيسيان: تهيئة بيئة مؤاتية لتحديد العقبات التي تحول دون المشاركة الاقتصادية للمرأة والتصدي لها، وتحسين حصول المرأة على الفرص الاقتصادية. ويقترن هذان الهدفان بمبادئ توجيهية لقياس الفجوة في الأجور بين الجنسين، ومنع المضايقات في مكان العمل، ووضع ترتيبات العمل المرنة قيد التنفيذ. وأدت جهود التوعية المرتبطة بالخطة إلى التزام 60 شركة بها، والاستفادة من برامج الدعم لزيادة مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في الممارسات، بطرق منها إنشاء 76 مكاناً لرعاية الأطفال في المؤسسات العامة والخاصة. ولتيسير جمع البيانات بطريقة موحدة، وضعت اللجنة الوزارية المشتركة لتمكين المرأة لوحة متابعة لإعداد تقارير لصانعي القرار بشأن اعتبارات المساواة بين الجنسين في مختلف القطاعات.
يعاني **الأشخاص ذوو الإعاقة** من التمييز، ومن الصعوبات في إمكانية الوصول والتنقل، ومن انخفاض معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة والتعليم بسبب عدم المساواة في الحصول على التعليم الجيد، وغالباً ما لا تنفذ بحقهم قوانين مناهضة التمييز وتحديد الحصص بالقدر الكافي. ونتيجة لذلك، تنخفض معدّلات تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة مقارنة بمعدلات تشغيل غيرهم من السكان.	انضمّت **قطر** إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأقرّت قوانين لدعم مشاركتهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكرّست رؤية قطر الوطنية 2030 هذه الأهداف، وحدد قانون عام 2004 المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة حصة تشغيل تقضي بتخصيص 2 في المائة من الوظائف في كيانات القطاع العام للأشخاص ذوي الإعاقة المؤهلين. وألزم أصحاب العمل بتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة وتكييف أماكن العمل لهذه الفئة، على أن تُفرض عقوبات في حالات التمييز. وتركز مبادرات أخرى على إعداد وتنفيذ برامج إعادة التأهيل والتدريب المهني لتيسير الإدماج المهني للأشخاص ذوي الإعاقة في مجال العمل في القطاعين العام والخاص. وتشارك جهات حكومية متعددة بفعالية في تنفيذ هذه التدابير، بما في ذلك وزارة الداخلية، وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، ووزارة التربية والتعليم والتعليم العالي، ومركز قطر لإعادة التأهيل.

الجدول 8-2
أمثلة على السياسات التي تراعي مبدأ عدم إهمال أحد

ترتفع معدلات الفقر في **المناطق الريفية والمناطق النائية**، وتتدنى فيها معدلات النمو الاقتصادي مقارنة بالمناطق الحضرية التي تتمتع بقدر وفير من الوصول إلى الخدمات والبنى الأساسية. وتدفع هذه المناطق ثمن عدم التكافؤ في أنماط النمو الاقتصادي، وتداعي الهياكل الاقتصادية، وانخفاض معدلات الاستثمار الأجنبي والمحلي، والنقص في الإنفاق الاجتماعي.	عمل **العراق** على معالجة أوجه عدم المساواة الإقليمية وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتوازنة ضمن محافظاته من خلال سد الفجوات العميقة التي تفصل بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، وضمان الوصول العادل إلى الخدمات والبنى الأساسية. واتبعت ثماني وزارات اتحادية على غرار وزارة العمل والشؤون الاجتماعية نظام اللامركزية، ووُضعت مؤخراً خطط للتنمية الوطنية تهدف إلى تشجيع الاستثمار في المناطق الأقل نمواً، وتسريع إعادة الإعمار والإنعاش في المقاطعات المتأثرة بالمشاكل الأمنية. ويهدف الإطار الاستراتيجي الحضري الوطني لعام 2018 إلى تحقيق التنمية المكانية المتوازنة من خلال إنشاء مناطق صناعية واستثمارية خارج مراكز المحافظات، وإعداد برامج التنمية المكانية.
يعيش **العمال غير النظاميين والعاملون في الزراعة** ظروف عمل سيئة، ويتقاضون أجوراً منخفضة، ويفتقرون للأمن الوظيفي، ويقصون من تغطية الحماية الاجتماعية وتطبيق أحكام قوانين العمل.	في عام 2018، أطلقت **جزر القمر** مشروع لتعزيز إنتاجية المزارع الأسرية وقدرتها على الصمود بهدف مساعدة نحو 35,000 مزارع من أصحاب الملكيات الصغيرة. ويشمل هذا المشروع تعزيز الدخل الريفي، واستحداث فرص عمل في المجتمعات الزراعية، وبناء القدرة على التكيف إزاء تغيّر المناخ، وتحسين الأمن الغذائي. وقد ساعد المشروع المزارعين في زيادة إنتاج المحاصيل الأصلية لتلبية الطلب المحلي وتسهيل الصادرات، وتعزيز وصول المناطق الريفية إلى الخدمات المالية لتشجيع الاستثمار في المعدات والبنى الأساسية الزراعية[د]. ويقدم المشروع مساهمة مهمة في تعزيز القطاع الزراعي الذي يشكل 36 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[هـ]، ورفع القيمة المضافة في السنوات الأخيرة بحيث ازدادت بنسبة 2.1 في المائة في عام 2020، و3.2 في المائة في عام 2021.
يواجه **اللاجئون** عدداً كبيراً من العقبات القانونية وغير النظامية التي تحول دون حصولهم على فرص التعليم، والعمل، والعدالة. وتجبر القيود المفروضة على حق العمل العديد منهم على الانخراط في القطاع غير النظامي، وتحرمهم من الحماية التي يكفلها لهم قانون العمل. ويواجه المقيمون منهم في المخيمات المزيد من العوائق التي تحول دون مشاركتهم في قطاعات اقتصادية أكثر ديناميكية في البلد المضيف. وفي الكثير من الحالات، تستمر العقبات أمام إعادة دمج اللاجئين العائدين إلى بلد منشئهم.	أقرّت حكومة **الصومال** الاتحادية السياسة الوطنية بشأن اللاجئين العائدين والنازحين داخلياً[و]. ويحمي المبدأ 9 هؤلاء الأشخاص من التمييز، ويؤكد حقهم في البحث عن عمل والمشاركة في الحياة الاقتصادية. وترعى هذا المبدأ أحكام نُظُم الرعاية الاجتماعية بشأن تأمين سبل العيش، وتوفير العمل، وتحقيق الإدماج. وتشمل هذه السياسة عدة أدوات ومخططات من شأنها دعم إعادة إدماج اللاجئين العائدين والنازحين داخلياً في قطاعات الزراعة، والرعي، وصيد الأسماك. أما البرامج التي تستهدف المناطق الحضرية، فتشمل تقديم الائتمانات الصُغرى والمنح للشروع في الأعمال التجارية، وتأمين ما تحتاج إليه الأنشطة الإنتاجية من مواد وبنى أساسية، وتوفير التدريب المهني.

الجدول 8-2
أمثلة على السياسات التي تراعي مبدأ عدم إهمال أحد

يُستخدَم **العمال المهاجرون** في المقام الأول في وظائف منخفضة الأجر، على الرغم من أن العديد منهم يزاولون أفضل المهن أجراً، لا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ويعانون التمييز القانوني من حيث الاستفادة من التأمين بموجب تنظيمات العمل وقوانين الحد الأدنى للأجور، والاقصاء من نُظُم الحماية الاجتماعية، والاستغلال وسوء المعاملة من قِبَل أصحاب العمل.

وتواجه **عاملات المنازل المهاجرات** المزيد من التحديات، بحيث أن احتجازهنّ في منزل صاحب العمل غالباً ما يقصيهنّ من نُظُم الحماية التي يستفيد منها سائر العمال المهاجرين.

أدخلت العديد من بلدان مجلس التعاون الخليجي إصلاحات على نُظُم الكفالة التي تربط العمال الوافدين بكفلائهم من أصحاب العمل، وذلك بسبب الانتقادات التي وجهت إليها إزاء فرضها شروط عمل تعتبر تعسفية (الفصل الخاص بالهدف 10). **فالبحرين** مثلاً عملت تدريجياً على إصلاح نظام الكفالة الخاص بها. فأصدرت في عام 2009 قانون الانتقال الذي يجيز للعمال المهاجرين تغيير عملهم من دون الحصول على موافقة الكفيل، شرط أن يلتزموا بفترات الإشعار المنصوص عليها في عقود العمل الخاصة بهم. وقد منح هذا القانون العمال المهاجرين الذين يتركون عملهم 30 يوماً للبحث عن عمل بديل وهم مقيمون في البلد. إلا أن صدور قانون في عام 2011 يحصر الحصول على هذه الحقوق بالعمال المهاجرين الذين أتموا بالفعل سنة كاملة في خدمتهم حال دون بلوغ الغاية المنشودة من هذا الإصلاح. وشملت الإصلاحات الأخرى إصدار قانون لحماية العمال في عام 2012 يمنح مثلاً العمال الأجانب إجازة مرضية وإجازة سنوية.

ولا شكّ في أن هذه الإصلاحات تشكل نقطة انطلاق في الاتجاه الصحيح، إنّما بقي إنفاذها محل تشكيك، وقد تجاهلت بشكل عام عمال المنازل المهاجرين وهم من بين العمال الأكثر عرضة للمخاطر في المنطقة.

يعدّ **الأطفال** أكثر عرضة من عامة السكان لخطر العيش في حالة فقر. ويضطرّ أولئك الذين يعيشون في أسر معيشية فقيرة أكثر من غيرهم للعمل بدلاً من إكمال دراستهم. ويُعدّ عمل الأطفال ظاهرة مقلقة، تفاقمت خلال جائحة كوفيد-19[ط] وتزداد مخاطرها في البلدان المتأثرة بالصراعات أو بحالات عدم الاستقرار، إذ تؤدي إلى عواقب وخيمة مدى الحياة.

يلتزم **المغرب** بصفته عضواً في التحالف المعني بالمقصد 8-7 من أهداف التنمية المستدامة بالقضاء على عمل الأطفال، والعمل الجبري، والرق المعاصر، والاتجار بالبشر[ح]. وأجري تعديل على قانون العمل يقضي بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال، ومنع من تقل أعمارهم عن 18 عاماً من مزاولة أنواع معينة من العمل (باستثناء الأعمال الحرفية اليدوية التقليدية، أو الأعمال التجارية العائلية التي يقل عدد موظفيها عن ستة). وتتضمن السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة 2015-2025 برامج تقدم منحاً لدعم المجتمع المدني المحلي في مكافحة عمل الأطفال. ويوفر المرصد الوطني لحقوق الطفل آليات للإبلاغ عبر الإنترنت عن إساءة معاملة الأطفال، بالإضافة إلى تخصيص خط ساخن للشكاوى بشأن عمل الأطفال. وشملت الجهود المبذولة للتصدي للأسباب الجذرية لهذا العمل تقديم المساعدة للأطفال المعرضين للمخاطر عن طريق استخدام برامج التعليم غير النظامي، وتوفير التدريب المهني، ودعم الأطفال المشردين.

أ. ILO, 2023.
ب. World Economic Forum, 2022.
ج. ESCWA, 2023.
د. International Fund for Agriculture Development, Family Farming Productivity and Resilience Support Project.
هـ. African Union, 2022.
و. Somalia, National Policy on Refugee-Returnees and Internally Displaced Persons (IDPs).
ز. ILO and UNICEF, 2020.
ح. يركز التحالف على المقصد 8-7 من أهداف التنمية المستدامة، الذي يحث الحكومات على التشارك في العمل من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المتمثلة بالعمل الجبري، والرق الحديث، والاتجار بالبشر، وعمل الأطفال.

هاء. مشهد التمويل

يعدّ الشمول المالي مكوناً أساسياً للنمو الاقتصادي الشامل، وعاملاً مساعداً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويعرّف بأنه النفاذ الشامل للمنتجات المالية المفيدة والميسورة الكلفة، بما في ذلك المدفوعات، والمدّخرات، والائتمان، والتأمين. ويرد الشمول المالي ضمن خطة عام 2030 في إطار المقصد 8-10 من أهداف التنمية المستدامة، وهو يشكل عنصراً أساسياً من عناصر خطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية لعام 2015.

وتستفيد المشاريع الصُغرى والصغيرة والمتوسطة، كما الأفراد، من توسيع نطاق الشمول المالي في المنطقة العربية. فلدى الافراد، يوفّر ذلك فرص الاستثمار الآمن ويزيد من الدخل، ما يؤدي إلى تحسن الظروف المعيشية. والأفراد المشاركون في النُّظُم المالية مخوّلون أكثر من غيرهم الشروع في أعمال تجارية أو توسيعها، والاستثمار في التعليم، وإدارة المخاطر، ودرء الصدمات[28]. وغالباً ما يرتبط توسيع نطاق الشمول المالي في الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل على وجه الخصوص ارتباطاً إيجابياً بالنمو الاقتصادي[29].

وشهدت المنطقة العربية زيادة تدريجية في نسبة السكان الذين يمتلكون حسابات مالية، إلا أنها لا تزال الأضعف أداءً على مستوى العالم في مجال الشمول المالي. فنسبة الأشخاص الذين يمتلكون حسابات مالية وقد أتموا 15 عاماً لا تتعدى 37.2 في المائة في المنطقة، وهي نسبة أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 68.5 في المائة. وتتسع الفجوة بين الجنسين إذ يمتلك 48.3 في المائة من الرجال حسابات مصرفية مقابل 25.6 في المائة من النساء، وهاتان النسبتان أقلّ قدراً من النسب التي تسجلها المناطق الأخرى، وتأثيرهما أشد وطأة على تحقيق المساواة بين الجنسين. فافتقار المرأة إلى الشمول المالي بسبب العوائق القانونية، والاجتماعية، والثقافية يحد من تحكّمها بالشؤون المالية للأسر، ويقلل من فرصها لكسب دخل، ويقلّص قدرتها على التأمين ضد المخاطر أو استيعاب النفقات غير المتوقعة[30].

ولا تنعم المشاريع الصُغرى والصغيرة والمتوسطة بالازدهار إلا بتحقيق الشمول المالي. وتمثل هذه المشاريع 96 في المائة من الأعمال التجارية المسجلة في المنطقة، وتشغّل ما يقارب نصف القوى العاملة، إلا أنها لا تشكّل سوى 7 في المائة من مجموع الإقراض المصرفي. وفي زيادة فرص حصولها على التمويل أكثر من إفادة. فتوقعات صندوق النقد الدولي تشير إلى أن سد الفجوة في حصول هذه المشاريع على التمويل يزيد معدل النمو الاقتصادي في المنطقة بنسبة 1 في المائة سنوياً، ويؤدي إلى استحداث ما يصل إلى 15 مليون وظيفة، ويعزز فعالية السياسات المالية والنقدية[31].

ويمكن لعدة استراتيجيات أن تعمّق الشمول المالي، ويمكن تنفيذها انطلاقاً من تعزيز البيئات الاقتصادية والقطاعات المالية الأوسع نطاقاً. ومن أساسياتها تحقيق تكافؤ الفرص بين المشاريع الصُغرى والصغيرة والمتوسطة وسواها، وضمان الشفافية والاستقرار في المؤسسات المالية من خلال وضع أُطُر قانونية متينة، وزيادة توفر المعلومات بشأن الائتمانات. وتوفر قنوات التمويل البديلة على غرار تكنولوجيات الخدمات المالية ومحافظ الهاتف المحمول المزيد من الفرص لتيسير كلفة الخدمات الائتمانية والمصرفية وزيادة إمكانية الوصول إليها.

©Nola V/peopleimages.com/stock.adobe.com

واو. الأبعاد الإقليمية

يؤدي التعاون والتكامل بين البلدان العربية إلى تضافر الجهود لتحقيق الهدف 8 من خلال تحفيز النمو الاقتصادي، واستحداث فرص عمل، وتعزيز الرخاء المشترك. وتتوقف الاستفادة الكاملة من هذه الفرص على تنفيذ إصلاحات لإزالة العوائق التجارية، وتيسير التكامل بين الأسواق، وتعزيز القدرة التنافسية الجماعية في السوق العالمية.

وقد سعت المنطقة إلى تحقيق تكامل الأسواق عن طريق اعتماد اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. غير أن التجارة البينية متعثرة بسبب عقبات متعددة، فهي لا ترقى إلى إمكانياتها إذ لا تتجاوز 13 في المائة من مجموع التجارة[32]. وتشمل التحديات الاستثناءات التي تتضمنها هذه الاتفاقية، مثل الفشل في إزالة العديد من العوائق غير الجمركية أمام التجارة؛ وعدم قابلية تطبيق الاتفاقية على تجارة الخدمات؛ وضعف التنفيذ والامتثال؛ وغياب آليات لتسوية النزاعات وحلها؛ والافتقار إلى قواعد منشأ واضحة. ولا بد لتجديد الالتزامات السياسية بتحقيق التكامل التجاري، بطرق منها وضع الاتحاد الجمركي العربي المزمع إنشاؤه حيز التنفيذ، من أن ينتج تأثيرات إيجابية عديدة على اقتصاد المنطقة.

وقد يساهم إنشاء اتحاد جمركي في زيادة مجموع الصادرات بنسبة تتجاوز 5 في المائة في البلدان غير المنتجة للنفط، وبنسبة تصل إلى 7 في المائة في بعض هذه البلدان. وتزداد الصادرات البينية بوتيرة أسرع، بنسبة تتجاوز 7 في المائة بالإجمال، وتناهز 9 في المائة في البلدان غير المنتجة للنفط. وللاتحاد الجمركي آثار إيجابية على التشغيل، بالإضافة إلى زيادة الصادرات. وتشير التوقعات إلى انخفاض معدلات البطالة بنسبة تصل إلى 4 في المائة في صفوف العمال المهرة، وبنسبة تتجاوز 3 في المائة لدى العمال غير المهرة[33].

ويعزز الاتحاد الجمركي العربي تكامل سلاسل التوريد الإقليمية، وقد يحفز الجهود الرامية إلى دعم الصناعة والتصنيع. ويعدّ تحسين وفورات الحجم، وتوسيع نطاق تمايز المنتجات، وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية التي تستفيد من المزايا النسبية، ونقل التكنولوجيا، من العوامل التي تتيح الفرص لتحفيز النمو وتعزيز التنويع الاقتصادي.

©Lou W/peopleimages.com/stock.adobe.com

الحواشي

1. ESCWA, Financing Development in the Arab Region.
2. Kabbani and Ben Mimoune, 2021.
3. ESCWA, 2023.
4. Reuters, 2021.
5. ESCWA, 2023.
6. المرجع نفسه.
7. وفقاً لتعريف منظمة العمل الدولية، السياسة الوطنية للعمالة هي إطار شامل ومتكامل للسياسات، من شأنه التأثير في مضمون السياسات الاقتصادية، والقطاعية، والاجتماعية، بهدف تحقيق العمالة الكاملة، والمنتجة، والمختارة بحرية، وتوفير فرص عمل لائق للجميع.
8. ILO, UNICEF and European Training Foundation, 2023.
9. ILO, UNICEF and IPC-IG, 2020.
10. ILO Employment Policy Gateway.
11. تجدر الإشارة إلى أن دولة فلسطين ليست عضواً في منظمة العمل الدولية؛ وأن بيانات التصديق غير متوفرة.
12. ITUC, 2023.
13. لا تتوفر بيانات عن دولة فلسطين عند تتبع اعتماد اتفاقيات منظمة العمل الدولية.
14. تقرير الآفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي الصادر عن البنك الدولي، خريف 2022.
15. في المتوسط، شكل المهاجرون 53 في المائة من سكان بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام 2020، وتراوحت هذه النسبة بين 39 في المائة في المملكة العربية السعودية و88 في المائة في الإمارات العربية المتحدة. ومن حيث عدد المهاجرين كنسبة مئوية من مجموع السكان، احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عالمياً، وقطر المرتبة الثانية، والكويت المرتبة الثالثة. وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية في عام 2019 إلى أن 24.1 مليون مهاجر يعملون في 12 بلداً عربياً هي بلدان مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى الأردن، والجمهورية العربية السورية، ودولة فلسطين، والعراق، ولبنان، واليمن، ما يمثل 14 في المائة من مجموع العمال المهاجرين في العالم، وهم يشكلون أعلى نسبة عمال مهاجرين من مجموع القوى العاملة في العالم بلغت 41.4 في المائة في عام 2019 مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 5 في المائة فقط. ESCWA, IOM and UNHCR, 2022. يمكن الاطلاع أيضاً على الفصل الخاص بالهدف 10.
16. World Bank, 2017.
17. Gulf Research Center, Gulf Labour Markets, Migration and Population Programme, GCC: Percentage of nationals and non-nationals in employed population in GCC countries (2020).
18. The Conference Board Gulf Centre for Economics and Business Research (n.d.).
19. Asharq Al Awsat, 2023; Bouchemal and Chaouche, 2023.
20. يمكن الاطلاع على الهيئة العامة للاستعلامات في مصر؛ Mansour, 2023.
21. يمكن الاطلاع على تقرير رؤية لبنان الاقتصادية.
22. Medusa project and promoting sustainable tourism.
23. OECD, 2022.
24. Tunisia, National Tourism Strategy.
25. يمكن الاطلاع على المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا، الهدف 8.
26. ESCWA and ILO, 2021.
27. AP News, 2023.
28. UN Women and European Commission, 2016.
29. Seven and Yetkiner, 2016.
30. UN Women and European Commission, 2016.
31. الاطلاع على صندوق النقد الدولي، تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإدخالها تحت مظلة الشمول المالي في العالم العربي، 2019.
32. ESCWA, 2019.
33. المرجع نفسه.

المراجع

African Union (2022). Compact Union des Comores pour l'Alimentation et l'Agriculture.

AP News (2023). Analysis: Syria rebuilding hopes dim as war enters year 13.

Asharq Al Awsat (2023). Algeria takes new measures to boost desert tourism. 23 January.

Bouchemal, M., and S. Chaouche (2023). Tourism for Algeria: an essential engine of economic development. International Journal of Innovative Studies in Sociology and Humanities 8(1).

The Conference Board Gulf Centre for Economics and Business Research (n.d.). GCC Nationalization Policies: A Trade-Off Between Productivity and Employment.

El Ouassif, A. (2021). The Challenge of the Youth Bulge in Africa and the Middle East: Migration and The Brain Drain.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2019). Towards modernization of the Pan-Arab Free Trade Area Agreement.

_____ (2023). Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region 2021-2022.

The Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), and the International Labour Organization (ILO) (2021). Towards a Productive and Inclusive Path – Job Creation in the Arab Region.

The Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), the International Organization for Migration (IOM) and the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) (2022). Situation Report on International Migration 2021: Building Forward Better for Migrants and Refugees in the Arab Region.

The International Labour Organization (ILO) (2023). New cooperation set to prepare a better skilled industrial workforce in Lebanon. Press release, 25 June.

The International Labour Organization (ILO), the United Nations Children's Fund (UNICEF) and the European Training Foundation (2023). Enabling Success: Supporting Youth in MENA in Their Transition from Learning to Decent Work.

The International Labour Organization (ILO) and the United Nations Children's Fund (UNICEF) (2020). COVID-19 and Child Labour: A Time of Crisis, A Time to Act.

The International Labour Organization (ILO), the United Nations Children's Fund (UNICEF) and International Policy Centre for Inclusive Growth (IPC-IG) (2020). The Role of Social Protection in Young People's Transition to Work in the Middle East and North Africa.

International Monetary Fund (IMF) (2023). Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia: May 2023.

International Trade Union Confederation (ITUC) (2023). Workers' rights in 2023: Middle East and North Africa. Accessed on 9 October 2023.

Kabbani, N., and N. Ben Mimoune (2021). Economic diversification in the Gulf: Time to redouble efforts.

Mahfouz, H. F. (2023). Young doctors are leaving in droves for better jobs abroad. The Washington Post, 26 February.

Mansour, T. (2023). Egyptian Government to offer tourists new entry measures to revive sector. The New Arab, 28 March.

Overseas Development Institute (ODI) (2023). Prospects for aid in 2023: a watershed moment or business as usual?

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (2022). OECD Tourism Trends and Policies 2022.

Reuters (2021). Saudi Arabia won't work with foreign firms without regional HQ from 2024. 15 February.

Seven, Ü., and H. Yetkiner (2016). Financial intermediation and economic growth: does income matter? Economic Systems 40(1): 39-58.

UN Women and European Commission (2016). Women's Financial Inclusion in Conflict and Post-Conflict Arab Countries Report.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) (2023). Economic Development in Africa Report 2023.

World Health Organization (WHO) (2021). Remarks by the WHO representative in Lebanon at WHO's press briefing on Lebanon and Afghanistan. 23 September.

World Bank (2017). GCC States adopt 15 reforms to improve business climate: Doing Business report.

World Economic Forum (2022). Global Gender Gap Report.